المقــدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، صاحبِ الحمدِ كلِّه، تفضَّل علينا بنعمةِ الإيمان، ونوَّرَ بصيرتَنا لطريق الحق، وهيأ لنا أسبابَ السلامة، وسهَّلَ لنا طريقَ الاستقامة، من سَلكها فازَ بالحظِّ الوافِر، ومن تَنَكَّبَ عنها فهو المحرومُ العاثر.

وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم على من بُعِثَ رحمةً للعالمين، مَنْ أوقدَ لنا بقولِه وفعلِه وحالِه سُرُجاً لا تنطفىء، ومشاعلَ نورٍ لا تخبو، تُرْشِدُ الناسَ إلى الفلاح، وتأخذ بحُجَزِهم عن الهلاك، أكملِ الخلق، نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأطهار، ساداَتِ الأمة، وقُدْواتها.

أما بعــد:

فعلمُ الحديثِ مفخرةٌ من مفاخر العلوم الإسلامية، وجوهرة من جواهرها النفيسة، فقد كان أولَ منهجٍ علميٍّ يُوضَع في تاريخ العلوم الإنسانية لتمحيصِ الروايات وتدقيقِ الأخبار، ومعرفةِ الصحيح من الضعيف، والمقبولِ من المردود، بينما كان هذا الأمر غُفْلاً عند الأمم الأخرى؛ ينقلون ما هَبَّ ودَبَّ من الروايات والأخبار والقصص؛ دون أن يكون لديهم أي ميزان أو ضابط لها، حتى لو كانت تتعلق بدينهم أو تدخل في عقائدهم، لذا راجتْ عندهم الأساطير، وداخَلَ معتقداتِهم التحريفُ، وشابَتْ كتبَهم الترهاتُ والأباطيل.

وهذا العلم هو من تكريم الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة، ومن تشريفه لها، كيف لا..؟ وقد جعلها خير أمة أخرجت للناس!! قال تعالى:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وهو إعجاز من الله سبحانه وتعالى في حفظ كتابه، لأن السنة هي المبيِّنةُ للقرآن، وهي المفسرة له، وحفظُ الشيء يكون بحفظ بيانه، قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وإن النَّاظر إلى علم الحديث قد يظن للوهلة الأولى أنه علمٌ نضج واحترق، ولم يبق فيه مجال لقول جديد، أو بحث مبتكر، وأنه لم يعد للباحث فيه إلا الحفظُ والنقلُ من كلام المحدثين، فقد كفانا مؤنةَ البحثِ والتنقيبِ علماؤنا الأوائل، ووفَّر علينا عناءَ الخوض فيه أولئك الأكابر، وذلك لكثرة ما نراه من المؤلفات والكتب التي تبحث في علوم الحديث؛ من علل، وجرح وتعديل، وتواريخ، وغريب، وغير ذلك مما سطره العلماء المتقدمون.

ولا شك أن لهؤلاء العلماء المتقدمين الفضلَ الأكبر في تدوين هذا العلم، وتقعيد أصوله، وتفريع جزئياته، وبحث مسائله، وكشف اللثام عن غوامضه ومجهولاته، لكنَّ ذلك لا يعني تمامَ هذا العلم واكتمالَه بحيث لم يُبْقِ الأوائل للأواخر شيئاً؛ **بل** على العكس تماماً، فكم ترك لنا المتقدمون من مجالات للبحث والتفكر والابتكار، وساحات رحبةٍ للإبداع والتجديد.

ومن المجالات الغنية والخصبة في علوم الحديث والتي تستحق الكثير من البحث وبذل الجهد وتعود بثمرات علمية قيمة: دراسةُ منهج أولئك العلماء الأفذاذ الذين ابتكروا هذا العلم وأبدعوا ذلك المنهج الفريد الذي لم تعرفه أمة من الأمم أو حضارة من الحضارات، فكان حقاً لُمْعةً مضيئة في جبهة العلوم الإسلامية، ومنارةً شامخةً تشهد على عظمة هذه الأمة، وعلى عبقرية رجالاتها

الكبار الذين كان لهم مسلكٌ دقيقٌ في تمحيص الأخبار، ومنهجٌ متينٌ في نقد المرويات.

ومن المعروف أن نقَّاد الحديث وفرسان هذا الشأن؛ وهم المعوَّل عليهم؛ ولاسيما المتقدمين منهم؛ كان يغلب عليهم الجانب العملي، فعباراتهم في الشرح والتفصيل قليلةٌ مقتضَبَةٌ، وذلك لوضوح هذا الأمر في أذهانهم، حيث كان ملكةً مستقرةً في عقولهم، ولم يكن لهم كبيرُ اهتمامٍ بالتقعيد والتنظير، أو وضع الحدود والتعاريف والضوابط، فدراسـةُ منهج هؤلاء الحفاظ في القبول والرد، والبحثُ عن ضوابطهم التي استندوا إليها في الجرح والتعديل وتحليل المرويات والحكم عليها؛ أمرٌ ضروريٌ لفهم هذا المنهج وتصوره بشكله الصحيح.

وعلى الرغم من امتلاء كتب علوم الحديث بالكثير من المسائل التي بحثها العلماء، وأكثروا فيها الآراء والمناقشات، إلا أن كثيراً من هذه المسائل لم يُحرَّر، فالأقوال فيها مبعثرة، والأنظار متباينة، لم تُجمع مع بعضها، ولم تُنَسَّق فيما بينها، ولم تُحصَرْ جوانب الخلاف والاتفاق فيها.

إن جَمْعَ هذه الأقوال، والتأليفَ بينها، ومعرفةَ نقاطِ تباينها واتفاقها، ومحلِ الخلاف فيها، ومن ثَمَّ التوصل إلى ما هو الراجح، وما هو المعمول به، ومقارنته مع التطبيق العملي له؛ هذا بحدِّ ذاته مجالٌ واسعٌ رحبٌ، يحتاج إلى صبر دؤوب، وبصيرة نافذة، وجهود كثيرة.

فضلاً عما يحتاجه هذا العلم من سبك فروعه، وصياغة مسائله في إطار نظريات متكاملة متناسقة، لا تناقض بينها ولا تعارض، وربطها ببقية العلوم الشرعية كالأصول والفقه والتفسير.

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى لهذا العلم أئمة كباراً، ورجالاً أفذاذاً، سخَّروا حياتهم ونذروا نفوسهم لخدمة هذا الدين، ووضعوا لنا الكتب العظيمة والمؤلفات الكثيرة التي تحفظ العلم من التحريف والتشويه.

فإن كان لنا في هذا العلم شيء فمن أَثَارةِ أولئك الأعلام، وإن بقي لنا من الرأي بقيةٌ فإنما هو رَجْعُ فضلهم، وأثر أياديهم البيضاء على هذه الأمة.

*** أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذا البحث من خلال الأمور التالية:

أولاً: جوهرية قضية التفرد في علوم الحديث ومباحثه، فهذه المسألة تحتل حيِّزاً كبيراً من نظر المحدثين، ولها أثر ظاهرٌ في العديد من المباحث الحساسة في هذا العلم، فالتفرد يدخل في التصحيح والتضعيف دخولاً بيِّناً، ويأخذ دوراً أساساً في قبول الرواية أو ردِّها.

كما أن للتفرُّد صلةً قويةً بعلم العلل، ويدخل في كثير من أنواع العلل أو يكشف عنها.

والتفرد أيضاً من الملاحِظِ المهمةِ التي يأخذها نقاد الحديث بعين الاعتبار عند حكمهم على راوٍ ما بتوثيق أو تضعيف، فيقارنون رواياته بروايات غيره ـ وخاصة الثقات ـ فإن كَثُرَتِ الرواياتُ التي يتفرد بها عُدَّ ذلك سبباً للطعن فيه وجرحه، وإن كانت تفرداتُه قليلةً كان ذلك أمارةً على توثيقه وتعديله.

قيل لشعبة أمير المؤمنين في الحديث: متى يُتْرَك حديثُ الرجل؟ قال: **«إذا حدَّثَ عن المعروفين ما لا يُعرف، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتُّهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يَتَّهمَ نفسَه فيتركه؛ طُرِحَ حديثه،**

وما كان غيرَ ذلك فارووا عنه»[١].

ثانياً: تشكِّلُ مسألة التفرد في الرواية عصباً دقيقاً يتصل بشكل مباشر بعدد من أنواع علومِ الحديث ـ التي تعد من مباحثه الأصيلة والأساسية ـ كـ (الحديث الغريب)، و(زيادة الثقة)، و(الحديث الشاذ)، و(الحديث المنكر)، والتي يربط بينها جميعاً تفرد الراوي إما بأصل الحديث أو بجزء منه.

ثالثاً: إبراز الترابط بين أنواع علوم الحديث، وإظهار التكامل فيما بينها، فمنهج التصنيف التقليدي القائم على إفراد كل نوعٍ حديثي بباب خاص، وعنوان مستقل قد يوهم انفصاماً بينها، ولا يُظْهِرُ ترابطَها واتصالها، كما أن بعض المسائل يتفرق الكلام فيها بين أنواع عدة.

فصياغة هذه الأنواع في إطار نظرية واحدة متكاملة ومتناسقة أمرٌ مطلوبٌ، حيث تُظهِرُ الوحدة الموضوعية في علوم الحديث، وتجمعُ المسائلَ المشتَّتَة، والفروعَ المبعثرة، وتربطُها بأصولها، وما يكملها أو يتصل بها.

رابعاً: يكشف البحثُ منهجيةَ علماء الحديث، ويظهر عُمقَ نظرهم، ودِقَّة أحكامِهم، وصَوابيَّة القواعد والأسس التي رسموها وساروا عليها، فبينما يُظَنُّ أن لكل محدِّثٍ ناقدٍ منهجَه الخاصَّ واصطلاحَه المتميِّز، يُظهِرُ هذا البحثُ أنَّ المنهج الحديثي النقدي واحدٌ؛ وإن اختلفت العبارات، أو تباينت الألفاظ، وذلك في حدود بحثي على الأقل.

*** الجديد الذي يقدمه البحث:**

يمكن القول بأن هذا البحث فيه من الجِدَّةِ ما يلي:

١ ـ دراسة مسألة التفرد بكل أبعادها وتفصيلاتها، وإلقاء الضوء على أهميتها في

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١١٣).

عمل المحدثين عند الحكم على الرواة أو نقد المرويات، مع بيان ما يرتبط بها من أنواع علوم الحديث، التي تتلاقى مع بعضها مشكلةً وحدةً موضوعيةً متناسقةً في التقسيم والتفريع والأحكام.

٢ ـ يقدم البحثُ دراسةً تاريخيةً لتطور مصطلحات علوم الحديث التي لها علاقة بالتفرد، حيث نجد في كثير من الأحيان أن المتقدمين من المحدثين يطلقون التسمية على أمر معين ثم يتغير إطلاق هذه التسمية بمرور الزمن حتى يستقر عند المتأخرين كاصطلاح واحدٍ متفق عليه، وهذه الدراسة التاريخية تجعلنا نفهم حقيقة مراد الحفاظ المتقدمين في كلامهم، وأيضاً تحُلُّ الكثير من الإشكالات العلمية الناشئة من اختلاف اصطلاحاتهم وعباراتهم.

٣ ـ جمع عددٍ من مصطلحات الجرح والتعديل التي تدل على التفرد من حيث قلة تفردات الراوي أو كثرتها، والحكم عليه بناءً على ذلك.

٤ ـ استخلاص الضوابط التي يستند إليها النقاد في إعلال التفرد ورده أو في قبوله.

٥ ـ الأمثلة التطبيقية، حيث أسعى ـ إن شاء الله ـ إلى بيان كلِّ مسألة بنماذج من عمل المحدثين والحفاظ؛ تؤكد ما أتوصل إليه، وتشهد له، واجتهد ـ غالباً ـ في أنْ لا أكرِّرَ الأمثلة المذكورة في كتب المصطلح؛ بل أبحث عن أمثلة أخرى مستخلصة من كتب العلل وكتب التخريج وكتب الرجال وغيرها من كتب الحديث.

* **سبب اختيار البحث:**

١ ـ ما سبق من أمور تجلَّت فيها أهمية البحث كونت الدافع لي في اختيار هذا الموضوع؛ لعمقه وتأصله وأهميته.

٢ ـ رغبتي في البحث في موضوع مُتَجذِّرٍ في علوم الحديث؛ يفيدني الاطلاعَ على منهج الأئمة الحفاظ، ومسالكهم في دراسة الروايات ونقدها.

٣ ـ عدم إيفاء هذا الموضوع حقه من التأليف والكتابة، فرغم وجود بعض الجهود في هذا الموضوع، إلا أنها بقيت جهوداً محدودة، تحتاج توسعاً، وبياناً ودراسة للأنواع الحديثية المرتبطة بالتفرد.

٤ ـ تسليط الضوء على عمق هذا العلم، وكشف الدقة التي يتعامل بها الحفاظ مع الراويات، فلا يطلقون الأحكام العامة، ولا ينظرون إلى ظاهر الأسانيد، وأحوال الرواة ـ كما هو الحال اليوم عند الكثيرين، إنما ينفذون إلى أصل الرواية، ويستشفون مما يحيط بها من قرائنَ وملابساتٍ ضوابطَ للقبول أو الرد حسب ما يترجح لهم.

* **الجهود السابقة:**

بالنسبة إلى جمع التفردات، والاهتمام بالروايات الأفراد من الأحاديث، وحصر الغرائب، فالمصنفات في ذلك كثيرة لا تُحصر، ويحمل الكثير منها اسم: «الأفراد»، أو «الغرائب»، وقد أفردتها بمبحث خاص في الفصل الأول بعنوان: «مصادر التفرد».

لكن هذه المدونات لا تهتمُّ بالجانب النظري التحليلي، ولا تتعرض لأحكام التفرد أو شيء من مسائله، إنما يَسرُدُ كلُّ مؤلفٍ ما وقع له بإسناده من

تفردات في الراوية، أو غرائب في الأسانيد.

وأما الجانب النظري والتأصيلي للتفرد فلم أجد من تعرض له بشكل مستقل، أو أفرد فيه كتاباً، إنما وجدت مؤلفات وأبحاث تناولت جوانب ومسائل من هذا الموضوع، سأعرض أهمها مما وقفت عليه.

كتب المصطلح، حيث تعرضت لمسائل التفرد في مواضع شتى منها، خاصة في المباحث التي تناولت أنواع: (الفرد)، و(الغريب)، و(الشاذ)، و(المنكر)، و(زيادة الثقة) وغيرها.

«شرح علل الترمذي»، للحافظ ابن رجب الحنبلي، حيث تناول فيه مسائل مهمة من التفرد، وعرض لبعض القضايا الدقيقة في هذا الموضوع.

«تفرد الثقة بالحديث»، للدكتور إبراهيم اللاَّحم، وهو بحث نشرته مجلة «الحكمة» في عددها الرابع والعشرين، بتاريخ (١٤٢٣هـ)، وهو يقع في أربعين صفحة، مقسم ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: موقف أئمة النقد من تفرد الثقة.
- المبحث الثاني: ضوابط النظر في تفرد الثقة.
- المبحث الثالث: موقف المتأخرين من تفرد الثقة.

اقتصر كاتب البحث على تفرد الثقة، ولم يتناول مسألة التفرد بعمومها.

«الشاذ والمنكر وزيادة الثقة»، للدكتور: عبد القادر المحمدي، وهو بحث مقدم لدرجة الدكتوراه في جامعة بغداد، ويقع الكتاب في حوالي أربع مئة صفحة، قسمه بابين:

- الباب الأول: مفهوم الشاذ والمنكر وزيادة الثقة في مصطلح الحديث.

ـ الباب الثاني: التطبيق العملي في كتب الأئمة المتقدمين.

والكتاب حافل بأقوال المحدثين، ومليء بالأمثلة، وقد أفدت منه في جمع نصوص العلماء، ومما يؤخذ عليه: تطويله بالنقل عن الكتب السابقة، مع مروره على أمثلة ومواضع دون دراسة أو تعليق، فمثلاً عندما تكلم على الشاذ عند الحاكم نقل نصه كاملاً من معرفة علوم الحديث، وذكر كل الأمثلة التي ذكرها الحاكم لكنه لم يدرس هذه الأمثلة إنما كان التعليق عليها مجملاً.

«المزيد في متصل الأسانيد»، لسميرة محمد سلامة عمرو، وهو بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، وهو يقع في حوالي مئتين وخمسين صفحة.

وقد عثرتُ عليه في معرض الكتاب الذي أقيم في دمشق بتاريخ (١/ ٨/ ٢٠٠٦) وذلك بعد انتهائي من كتابة فصل (زيادة الثقة) الذي يتضمن مبحث: (المزيد في متصل الأسانيد).

والكتاب كما اسمه يبحث في مسألة المزيد في متصل الأسانيد، ويقع في بابين: باب الدراسة النظرية، وباب الدراسة التطبيقية.

وهو كتاب جيد جمعتْ فيه مؤلفته نصوصاً كثيرةً، أفدتُ منه في الوقوف على بعض هذه النصوص، وتوصلت الباحثة فيه إلى ما كنت قد رجحتُهُ من أن المزيد نوعٌ مختصٌّ بما كان مردوداً من الزيادة في الإسناد المتصل، وأما إذا قُبِلت الزيادة بأن كان الحديث روي على الوجهين فلا تسمى عندئذ بالمزيد، إنما هي زيادة ثقة في السند.

«معرفة مدار الإسناد، وبيان مكانته في علم علل الحديث الشريف»، للشيخ محمد مجير الخطيب، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في جامعة أم درمان، بإشراف الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعالى.

وأصل الرسالة بعنوان: «منزلة مدار الإسناد في علم علل الحديث الشريف»، وتقع في حوالي (٦٧٠) صفحة إلكترونية، وهي قيد الطباعة الآن.

وقد جاءت الرسالة في أربعة أبواب وخاتمة:

- الباب الأول: تأصيل المصطلحات.
- الباب الثاني: معرفة مدار الإسناد وصلتها بعلم العلل.
- الباب الثالث: علل التفرد (تفرد المدار و رجال المخرج).
- الباب الرابع: أهمية معرفة مراتب الرواة عن مدار الإسناد في الحكم على الحديث وبيان علله.

وبالجملة فالبحث حافل، أجاد فيه مؤلفه وأفاد، وكان له كلام طيب في موضوع التفرد، لكنه لم يتوسع فيه ولم يتناول جميع جوانبه لأنه ليس من صلب الرسالة.

كُتُب الدكتور: حمزة المليباري، فقد كان له اهتمام ظاهر بهذه المسألة خاصة في كتابيه: «**نظرات جديدة في علوم الحديث**»، و«**الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين**»، وكان له في الكتابين طرح دقيق في كثير من جوانب التفرد، لكنه لم يتوسع، ولم يستوعب ما يتعلق بهذا الموضوع من مسائل وفروع، وإنما كان التفرد أحد الأبحاث التي تناولها في كلٍّ من كتابيه.

فالذي يلاحظ:

أن الجهود والدراسات السابقة لم تَفِ الموضوعَ حقَّهُ، ولم تدرسه من كل

جوانبه؛ وإنما تعرضت لمسائل من البحث، وتناولت أجزاء ومباحث منه، فلم تُغْنِ هذه الجهود السابقة عن دراسة شاملة مستوعبة لكل أشتات الموضوع وجوانبه وتفريعاته وضوابطه؛ وهو ما يحاوله هذا البحث، ويرمي إليه بعون الله تعالى.

*** منهج البحث:**

مبنى هذا البحث قائم على شقين هما: الدراسة التأصيلية، والدراسة التطبيقية كما هو واضح من عنوانه.

ـ **فالدراسة التأصيلية:** هي الدراسة النظرية من خلال كلام العلماء وتقعيدهم، واعتمادها في الغالب على كتب المصطلح، وما فيها من تعريفات وتحريرات ومسائل.

والمنهج المتبع في هذا الجانب هو أولاً **الاستقراء**، بتتبع نصوصهم، وجمع أقوالهم، وتقصي تعريفاتهم وتحريراتهم.

ثم يأتي **منهجُ المقارنة**، القائمُ على مقارنة آراء العلماء، وبيان نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم، وقد راعيت في ذلك الترتيبَ الزمني، وتطور هذه الآراء تاريخياً.

وبعد تتبع كلام العلماء والمقارنة يأتي **منهج التحليل العلمي**، لرصد النتائج المستخلصة، ومن ثَمَّ الترجيح.

ـ **وأما الدراسة التطبيقية:** فقوامها **الاستقراء**، بتتبع المفاهيم والمصطلحات ـ محلِّ البحث ـ من أمَّاتِ المصادر الحديثية، خاصة المتقدمة منها، وملاحظة السياق والمثال الذي وردت فيه.

ثم بعد عرض الاستقراء يأتي **تحليل** النتائج المتحصلة، وبيان وجهاتها وما يستفاد منها.

والاستقراءات التي قمت بها تمت بوساطة الحاسب، وسيأتي الكلام عن منهج البحث فيه، وأهم البرامج المستعملة.

*** منهج الكتابة:**

١ ـ تتبعت النصوص من مصادرها الأصلية، وعزوت الأقوال إلى قائلها الأول حسب استطاعتي، وربما أشرت بعد ذلك إلى من نقل قوله.

٢ ـ رتبت الآراء والاستقراءات حسب الترتيب التاريخي ليظهر لنا تطورُ المصطلح، وإفادةُ كلِّ صاحب رأي من سابقه، وقد أذكر بجانب صاحب الرأي سنة وفاته ليظهر لنا الترتيب، وقد أعيد ذكر وفاته إذا ما عُرِضَ في سياق آخر.

٣ ـ حرصت على نقل نصوص العلماء بألفاظها غالباً وذلك ليتميز كلام العلماء عن فهمي لها، فربما يقع خطأ في الفهم أو التحليل، فتعود لائمة الخطأ إلى كلامي، وتبرأ منها ساحة العلماء، ويبقى القارىء هو الحكَمُ في ذلك كله.

٤ ـ قد أنقل فكرةً بالمعنى دون اللفظ، لعدم مناسبة نقل السياق بنصه فأشير بالهامش بقولي: ينظر. . .

٥ ـ ترجمت للرواة محلِّ البحث ممن يدور حولهم الكلام أو الأخذ والرد، وذلك في مكان ورودهم في الهامش، حيث عرفت بهم، ونقلت من كلام

علماء الجرح والتعديل ما يناسب السياق، أما باقي الرواة ممن ليسوا محل إشكال أو بحث فقد أرجأت ترجمتهم إلى ملحق تراجم الأعلام لعدم تطويل الحواشي.

٦ ـ وضعت ملحقاً في آخر البحث يتضمن تراجم الأعلام الذين ورد ذكرهم في أثناء البحث، ولم أترجم لهم في الهوامش خشية الإطالة وإثقال الحواشي، ولتكرار ذكرهم في مواضع كثيرة، ولم أدخل في هذه التراجم شيئاً من تراجم الصحابة المشهورين، ولا أئمة المذاهب الأربعة، أو أصحاب الكتب الستة، لأن معرفة هؤلاء لا تخفى على أدنى طالب علم، فضلاً عن متخصص يقرأ هذا البحث، كما أني لم أترجم لمن ورد اسمه من المعاصرين الأحياء أو من قربت وفاتهم.

*** منهج العزو والتخريج:**

عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وذلك بذكر اسم السورة بين معقوفين في صلب الرسالة بعد الآية، وحرصت على نقل الآيات كما هي في الرسم العثماني، وفي آخر كل آية رقمها كما في المصحف.

وأما تخريج الأحاديث:

ـ فما كان منها في الصحيحين فلا أتجاوزهما لعدم الإطالة، إلا إن كان في ذلك فائدة مناسبة للسياق كذكر طريق آخر أو نحو ذلك.

ـ وما كان في شيء من السنن الأربعة فكذلك أكتفي بالعزو إليها ولا أخرُجُ عنها غالباً، لشهرة هذه السنن وشيوعها، ولا أقتصر على واحد منها بل أذكر كل من خرجها من السنن الأربعة.

ـ قد أراعي في التخريج المتن، وقد أخرِّج السند حسب ما يقتضيه السياق، وكل

ذلك ظاهر في موضعه.

- عند وجود فائدة في التخريج من غير الكتب الستة فإني أتوسع حسبما أراه مناسباً، واجتهدت في البعد عن التطويل قدر الإمكان.
- عند التخريج من الكتب الستة أذكر اسم الكتاب، واسم الباب ورقمه، ورقم الحديث، فأقول مثلاً: أخرجه البخاري في الإيمان، باب ( ): . . . . . ، رقم ( ). فقولي: (في الإيمان) أي كتاب الإيمان من صحيح البخاري، وبعد كلمة الباب أذكر رقمه بين هلالين، ثم أذكر اسم الباب، ثم رقم الحديث.
- أخرج ـ في الغالب ـ من غير الكتب الستة بالطريقة نفسها؛ بذكر اسم الكتاب، والباب والرقم، وقد أضيف رقم الصفحة إذا كانت طبعة الكتاب مشهورة، كمستدرك الحاكم وسنن البيهقي، وقد أقتصر أحياناً على رقم الحديث في التخريج.
- لا يستلزم الحكمُ على روايةٍ بالضعفِ ضعفَ الحديث في أصله، فقد يكون الكلام على هذه الرواية، ويكون أصل الحديث صحيحاً أو قوياً.

*** الحاسب ودوره في هذا البحث:**

المسلم العاقل ابن عصره، يتفاعل مع معارفه، ويشارك في إنجازاته، ويُفيدُ منها، وما برز أئمة الإسلام على مرِّ العصور إلا لواقعيتهم، وفهمهم طبيعة زمانهم، ومحاكاة الناس وِفْقَ ذلك.

فالحديث في الصدر الأول كان جلُّه محفوظاً في الصدور، ثم لمَّا شاع التدوين، وانتشرت الكتابة اعتمد عليها الحفاظ بشكل كبير، وصارت العمدة عندهم في كثير من الأحوال، لأنها في الغالب أضبط وأوثق من

الاعتماد على الذاكرة التي قد تتقلب مع تصاريف الزمان، حتى إن الحفاظ وثَّقوا بعضَ المحدثين فيما حدثوا من كتبهم، وضعفوهم فيما حدثوا من حفظهم.

وقد أنجزت لنا مدنية هذا العصر منتجات حضارية لا يستطيع المرء أن ينكر فائدتها؛ بل ربما يصعب عليه أن يعيش من دونها، ومن ذلك الحاسب وما قدمه من نقلة عظيمة في تسهيل البحث العلمي بمختلف فروع العلم، حيث اختصر الأوقات، وقرب المسافات، وجمع المعلومات، وساعد في تحصيل النتائج بصورة أدق وأسرع.

وقد دخل الحاسب مجال العلوم الشرعية، فأفاد منه طلاب العلم أيَّما إفادة، حيث جُمعتْ آلاف المجلدات في رقاقات لطيفة، وأتيح لطالب العلم أن يبحث في مئات المراجع بضغطة زرٍّ، ونقرة إصبع.

ولا يعني هذا سلامة كل النتائج والمعلومات المتحصلة من خلال الحاسب، بل لا تزال هناك سلبيات وأخطاء لا سيما عند البحث في العلوم الشرعية، ومنها:

- كثرة التصحيف والتحريف في نصوص الكتب المدخلة في الموسوعات الإلكترونية، وهذا لا يحتاج إلى تمثيل فهو لا يخفى على باحث، وسبب ذلك أن أكثر من يشتغل في هذا المجال هم من غير المختصين ولا المحصلين لأدنى درجات العلم الشرعي.
- عدم صحة أسماء بعض الكتب، حيث يذكر في بعض برامج الحاسوب اسم كتاب معين، ويكون هو كتاب آخر أو الاسم غير صحيح، وربما أُدخلَ الكتاب نفسه مرتين مرة باسمه الصحيح ومرة باسم آخر.

ـ الاقتصار على النتائج الحرفية، فالحاسب يتعامل بحرفية مطلقة مع النصوص المدخلة، وهو عاجز عن إيجاد النتائج المشابهة التي صيغت بعبارة أو سياق آخر، لذلك يحتاج الباحث الكثير من الدقة في حصر النتائج والجزم بها.

ـ خلوها في الغالب من تعليقات المحققين والمصححين لهذه الكتب، مع ذكرهم أنهم اعتمدوا الطبعة الفلانية بتحقيق فلان، لكنهم لا يعرضون شيئاً مما قام به من تصحيح أو تعليق أو نحو ذلك.

هذه السلبيات وغيرها لا تعني عدم الاستفادة من هذه التقنية فهي من نعم الله في هذا العصر، وإنما تجعلنا نضع النتائج في مرتبتها الصحيحة في البحث العلمي.

وكانت جلُّ إفادتي من الحاسوب في البحث في الاستقراءات، حيث وفر الكثير من الوقت، وأفاد الكثير من النتائج، وكما سبق فهذه النتائج ليست قطعية، لكنها على أقل اعتبار استقراء واسع، وشريحة كبيرة من موضوع الاستقراء.

وأما النصوص المنقولة فكنت في الغالب أدقق فيها، وأقارنها بالمطبوع، وكثيراً ما أعتمد طبعات ورقية غير تلك المعتمدة في الحاسب.

وسأذكر أهم البرامج والموسوعات التي استعملتها:

ـ برنامج الحديث الشريف (الكتب التسعة)، الإصدار الثاني، لشركة البرامج الإسلامية الدولية، وقد اعتمدت عليها في نقل نصوص الحديث الشريف مشكلاً، وتمتاز بالدقة البالغة، إلا بعض الأخطاء في العزو إلى الكتب أو الأبواب.

ـ المكتبة الألفية، الإصدار الثالث، مركز التراث/ الأردن، وهي موسوعة متخصصة بالحديث النبوي وعلومه، وهي موسوعة غنية، موثقة بالصفحات والأجزاء، مع ذكر الطبعات المعتمدة، لكنها كثيرة التصحيف والأخطاء.

ـ مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، مركز التراث/ الأردن، وهي موسوعة متخصصة بكتب التاريخ والتراجم، وهي كسابقتها في الإيجابيات والسلبيات.

ـ المعجم الفقهي، الإصدار الثالث (١٤٢١هـ)، وهذه الموسوعة وإن كان اسمها قد يدل على اختصاصها بالفقه، لكنها في الحقيقة عامة، تشمل غالب الموضوعات، ومن بينها علوم الحديث، فهي تحوي أُمَّات المراجع الحديثية، من كتب الصحاح والسنن والرجال والعلل، وغير ذلك، وتمتاز هذه الموسوعة بدقة العزو إلى الجزء والصفحة.

ـ موسوعة رواة الحديث، الإصدار الثاني، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠م، مركز نور الإسلام للأبحاث والدراسات، وهي موسوعة تشمل: «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، وإضافات الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، ورأي الحافظ الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»، وهي موسوعة مفيدة، إلا أنها خالية من العزو إلى الصفحات والأجزاء.

ـ المكتبة الشاملة، وقد أفدت منها في أخريات البحث، وهي مفيدة غنية، إلا أنها خالية من ضبط الطبعات، والعزو إلى الأجزاء والصفحات.

* * *

* **خطة البحث:**

ـ **الفصل التمهيدي ـ مفاهيم تأسيسية:** المبحث الأول: المنهج. المبحث الثاني: المحدث والحافظ والمسند. المبحث الثالث: منهج المحدثين. المبحث الرابع: المتقدمون والمتأخرون. المبحث الخامس: القبول والرد.

ـ **الفصل الأول ـ التفرد:** المبحث الأول: تعريف التفرد وبيان مفهومه. المبحث الثاني: أقسام التفرد وأسبابه ومنشؤه. المبحث الثالث: صلة التفرد بعلل الحديث والعلاقة بينهما. المبحث الرابع: أثر التفرد في الجرح والتعديل، وألفاظ الجرح الدالة على التفرد. المبحث الخامس: عصر التفرد أو طبقة الراوي المتفرد وأثره عند المحدثين. المبحث السادس: مصادر التفرد، والتعريف بأهم المؤلفات في هذا الباب وأنواعها.

ـ **الفصل الثاني ـ الحديث الفرد:** المبحث الأول: تعريف الحديث الفرد وصلته بغيره من أنواع علوم الحديث. المبحث الثاني: أقسام الحديث الفرد. المبحث الثالث: الفرد المطلق. المبحث الرابع: الفرد النسبي.

ـ **الفصل الثالث ـ الحديث الغريب:** المبحث الأول: ذم المحدثين لغرائب الأحاديث، ومعنى الغريب لغة. المبحث الثاني: بيان المحدثين لمعنى الحديث الغريب. المبحث الثالث: استقراء مصطلح الغريب. المبحث الرابع: أقسام الحديث الغريب. المبحث الخامس: الفرق بين الحديث الفرد والحديث الغريب. المبحث السادس: حكم الحديث الغريب. المبحث السابع: اصطلاح خاص في استعمال الغريب.

ـ **الفصل الرابع ـ الحديث الشاذ:** المبحث الأول: الشاذ في اللغة. المبحث الثاني: التطور التاريخي لمفهوم (الشاذ) عند المحدثين. المبحث الثالث: خلاصة ا لعرض التاريخي، والراجح في مفهوم الشاذ. المبحث الرابع: حكم الحديث الشاذ.

ـ **الفصل الخامس ـ الحديث المنكر:** المبحث الأول: المنكر في اللغة. المبحث الثاني: كلام المحدثين في الحديث المنكر. المبحث الثالث: استقراء مصطلح المنكر من عمل الحفاظ. المبحث الرابع: موقع الحديث (المنكر) من الحديث (الضعيف)، وعلاقته بالحديث (الموضوع). المبحث الخامس: حكم الحديث المنكر أو هل يكون الحديث المنكر صحيحاً؟

ـ **الفصل السادس ـ زيادة الثقة:** المبحث الأول: تعريف زيادة الثقة. المبحث الثاني: أقسام زيادة الثقة مع الأمثلة. المبحث الثالث: حكم زيادة الثقة في الحديث.

ـ **الفصل السابع ـ ضوابط قبول التفرد أو رده:** المبحث الأول: ضوابط قبول التفرد وقرائنه. المبحث الثاني: ضوابط ردِّ التفرد وقرائنه المتعلقة بالراوي. المبحث الثالث: ضوابط ردِّ التفرد وقرائنه المتعلقة بالمروي.

ـ **الخاتمة.**

* * *

وأخيراً فهذا البحث جهدٌ متواضع في خدمة السنة، حرصتُ أن أسلك فيه سُبُلَ المحدثين، وأن أقتفي آثار الحفاظ المُقَدَّمين، فإن وُفِّقتُ فالفضل كله لله، وإن زلَّ قلمي، أو تعثرتُ في شيء منه، فمن نفسي وقلةِ علمي، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

حمص الشام
ليلة الخامس عشر من رمضان العزة
١٤٢٧ من هجرة رسول الله ﷺ

❐ ❐ ❐